# الفصل السادس

## حق الصحفى فى التعليم والتدريب

# حق الصحفى فى التعليم والتدريب

الصحفى هو المنتج الأساسى للمادة الإعلامية التى تقدمها الصحيفة للجمهور، والصحيفة بدون هذه المادة مجرد أوراق لا قيمة لها. ولا يمكن أن نتصور أن يقتطع المواطن من قوته ما يشترى به الصحيفة، إذا لم تقدم له الصحيفة ما يشبع حاجته للمعرفة، وما يساعده على اتخاذ قراراته بشكل صحيح فى عصر أصبحت فيه المعلومات تشكل عنصراً مهماً فاعلاً فى صياغة الحياة، وفى صناعة التقدم على المستويين الفردى والقومى.

من أجل ذلك فإن القيمة الحقيقية للصحيفة تكمن بشكل أساسى فى مجموعة الصحفيين الذين يشكلون هيئة تحريرها، ويقومون باستقاء الأنباء وصياغتها وتحليلها وتفسيرها والتعليق عليها، ومن ثم فإنه كلما زادت كفاءة الصحفيين العاملين فى الصحيفة، وزادت مهاراتهم وقدراتهم زادت بالتالى قدرة الصحيفة على تقديم خدمة صحفية أفضل للجمهور، وزادت بالتالى قيمة الصحيفة وأهميتها فى المجتمع.

كما أن حاجة أى مجتمع لزيادة كفاءة الصحفيين تزداد بقدرتزايد حاجة هذا المجتمع للمعرفة ولتدفق المعلومات ولتشكيل الرأى العام بما يدفع مسيرة هذا المجتمع نحو التقدم.

يضاف إلى ذلك أنه إذا كان إقامة صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات هو السبيل الوحيد لمقاومة السيطرة الإعلامية الغربية، وتحقيق السيادة الإعلامية والاستقلال الثقافى والحضارى، وزيادة الوعى والولاء والانتماء للأمة وللوطن، فلاشك أن العمل على زيادة كفاءة الكوادر الإعلامية، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الإعلامية هو الخطوة الأولى نحو إقامة هذه الصناعة وتطورها وازدهارها.

ولايمكن رفع كفاءة الصحفيين وتنمية قدراتهم المهنية دون إقامة برامج للتأهيل الأكاديمى العلمى والتدريب المهنى، وبقدر كفاءة هذه البرامج تتحدد كفاءة الكوادر البشرية الإعلامية.

ولاشك أن التأهيل العلمى والتدريب المهنى ليس حقًا للصحفيين وحدهم، ولكنه أيضًا حق للصحف التى لا يمكن أن تزدهر وتتطور إلا بتطوير كفاءة الصحفيين العاملين فيها، كما أنه أيضًا حق للمجتمع الذى لا يمكن أن يحصل على حقه فى المعرفة دون تأهيل الصحفيين وتدريبهم بحيث تزداد قدرتهم على خدمته.

يضاف إلى ذلك أن عملية التأهيل العلمى والتدريب المهنى يعد أحد العوامل الأساسية لتحقيق حرية الصحافة ومسئوليتها، ذلك أن التعليم والتدريب الذى يؤدى إلى رفع الكفاءة وصقل القدرات يزيد من إحساس الصحفى باستقلاله ونزاهته وتمسكه برأيه وقدرته على التعبير عنه، والدفاع عن حقوقه بشكل عام، وهو يعتمد بشكل أساسى على كفاءته فى الترقى المهنى، بينما يتجه الصحفى محدود الكفاءة والذى لم يحصل على قدر كبير من التعليم والتدريب إلى انتهاج وسائل غير أخلاقية للترقى المهنى مثل النفاق ومحاولة الاقتراب من السلطة، وتقل قدرته على التمسك بحقوقه والدفاع عن آرائه، ذلك أنه لا يثق فى قدراته وهو ما يضعف شخصيته، ويجعله يشعر دائمًا بالولاء لمن عينه.

كما أن التزام الصحفيين بمسئوليتهم وبالأخلاقيات المهنية يحتاج إلى تعليم وتدريب، فهذا الالتزام يزداد مع إحساس الصحفى بأنه مؤهل لهذه المهنة ويعرف قيمها وتقاليدها وأخلاقياتها، وأن هذا الالتزام يسهم فى رفع ثقة الجمهور فيه وفى الصحيفة التى يعمل بها.

هناك أيضًا قضية أخرى على درجة كبيرة من الخطورة هى أن دول الشمال (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية) تقدم منحًا للصحفيين فى دول الجنوب للتعليم والتدريب، وكان ذلك عاملاً أسهم فى تزايد ظاهرة التبعية للنظام الإعلامى الدولى. ومن هنا تتضح أهمية إقامة مشروعات وطنية وإقليمية لتعليم وتدريب الصحفيين بهدف تأهيلهم للعمل بالصحافة من منظور وطنى. وسوف نناقش هنا واقع التأهيل الأكاديمى والتدريبى للصحفيين وإمكانيات تطويره.

### أولاً: التأهيل الأكاديمى للصحفيين

إن تطور الصحافة ووسائل الإعلام بشكل كبير خلال هذا العصر قد فرض ضرورة الإعداد العلمى لأولئك الذين يقومون بعملية إنتاج المادة الإعلامية. فلقد مضى ذلك الزمن الذى كان يمكن فيه لمن يمتلك بعض القدرات، أو ما يطلق عليه الموهبة أن يصبح صحفيًا ناجحًا. كانت الصحافة يومئذ تقترب كثيراً من صناعة الإنشاء، وكان المقال هو المادة الأساسية للصحافة، وكان المقال يعتمد إلى حد كبير على القدرات اللغوية والإقناعية لكاتبه.

لكن الصحافة اليوم ابتعدت كثيراً عن تلك الصورة لتصبح صناعة تقوم على التعامل مع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، لذلك فقد أصبح التخصص ضرورة لزيادة القدرة على التعامل مع المعلومات فى مجال محدد.

يضاف إلى ذلك أن الصحفى اليوم يعمل فى إطار نظام إعلامى يفرض معاييره وقيمه على عملية تدفق المعلومات فى العالم كله، والصحفى الذى لم يدرس هذا النظام الإعلامى، فإنه قد يتحول مع الزمن دون وعى إلى مجرد ترس فى آلة هذا النظام، ولا يستطيع أن يكون عنصراً فاعلاً فى عملية إنتاج المادة الإعلامية، أو يقوم بإعادة إنتاجها طبقًا لشروط وطنية أو قومية تتحرر من التبعية لهذا النظام الإعلامى الدولى.

كما أن الإعلام قد أصبح علمًا له فلسفته ونظرياته، وهى تتطور كل يوم لتفتح آفاقًا جديدة فى عمليات إنتاج المضمون الإعلامى، وعمليات إقناع الجماهير. ومن ثم فإن الصحفى الذى لم يتعلم ولم يواصل التعلم حتى آخر يوم فى حياته قد يجد نفسه عبئًا على مهنة الصحافة وعلى الصحيفة التى يعمل بها، وليس مساهمًا فعالاً فى تحقيق وظائف الصحافة.

من أجل ذلك فإن التعليم يعتبر أهم شروط إعداد الكوادر البشرية اللازمة لإقامة صناعة عربية للإعلام والمعلومات، ولكن أى نوع من التعليم؟

يدخل إلى سوق العمل فى الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى أعداد كبيرة كل عام من الحاصلين على درجات جامعية عليا فى تخصصات مختلفة، ومع الحصول

على بعض الخبرة فى المؤسسات التى يعملون بها يحققون قدراً من النجاح.. وهناك رؤية تتردد بين الصحفيين أنه لا ضرورة للتأهيل الأكاديمى المتخصص فى مجال الإعلام، ولكن يكفى الحصول على مؤهل علمى من أية كلية أخرى مع الحصول على قدر من الخبرة. وأن العمل بالصحافة يحتاج إلى الموهبة، وطالما توفرت هذه الموهبة فإن الصحفى لا يحتاج إلى دراسة الإعلام بشكل محدد، ويقوم أصحاب هذه الرؤية بتقديم الكثير من الأمثلة لصحفيين حققوا نجاحًا كبيراً فى عالم الصحافة دون أن يحصلوا على أى قدر من التعليم من أى نوع، أو حصلوا على درجات جامعية ولكن فى تخصصات أخرى بعيدة عن علم الإعلام.

لكن دراسة جادة لواقع الصحافة العربية بشكل عام تؤكد ضرورة التأهيل العلمى المتخصص للعمل بالصحافة، ذلك أن تكدس دور الصحف العربية بغير المؤهلين لهذا العمل كان من أهم أسباب الأداء المهنى الردىء لمعظم الصحف العربية، وعدم قدرتها على إشباع حاجة المواطن العربى للمعرفة، وافتقاد هذه الصحافة لثقة الجماهير. ولذلك فإنه يمكن القول إن التأهيل الأكاديمى الإعلامى هو ضرورة للصحفى، وأن تطوير هذا التأهيل يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للصحافة العربية.

وقد انتشرت أقسام الإعلام ومدارسه فى معظم جامعات العالم خاصة دول الشمال، وأصبحت هذه الأقسام والمدارس هى التى تمد مهنة الصحافة والإعلام بالكوادر البشرية.

أما فى الوطن العربى فقد بدأ التأهيل الأكاديمى فى مجال الإعلام عام ١٩٣٥ فى الجامعة الأمريكية، ثم قامت جامعة القاهرة فى عام ١٩٣٩ بإنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة، وذلك بهدف تأهيل الإعلاميين من منظور وطنى فى مقابل التوجه الغربى لقسم الصحافة بالجامعة الأمريكية، ثم تحول هذا المعهد إلى قسم بكلية الآداب، ثم تحول هذا القسم إلى معهد للإعلام عام ١٩٧٠، ثم إلى كلية للإعلام عام ١٩٧٥. وبدأت أقسام الإعلام تنتشر فى الأقطار العربية فى عقد الستينيات، وبداية عقد السبعينيات استجابة للاحتياجات المتزايدة من الكوادر

البشرية التى صاحبت التوسع السريع فى بنى الاتصال والإعلام ومرافقهما فى الوطن العربى[١].

وهذا يعنى أن التأهيل الإعلامى الوطنى قد تجاوز عمره نصف القرن، مع ذلك فإن راسم الجمال يرى أن هذا التأهيل الإعلامى العربى غير مرتبط بنظرية خاصة، وأنه يعتمد بشكل أساسى على الفكر الغربى، ومن المؤسف أننا مضطرون إلى الاتفاق مع راسم الجمال والتأكيد على صحة النتيجة التى توصل لها مع تحفظ واحد هو أن كلية الإعلام بجامعة القاهرة تحديداً قد أسهمت بشكل فعال فى تكوين ما يمكن أن يشكل تراثًا علميًا نقديًا فى بعض المجالات مثل الإعلام الدولى، وهو ما يمكن أن يشكل أساسًا لبناء نظرية جديدة فى هذا المجال.

ومع ذلك فإنه لكى يكون التأهيل الأكاديمى فعالاً فى إقامة صناعة عربية للإعلام والمعلومات، فإنه لابد أن ينتقل إلى مرحلة جديدة يحاول فيها الباحثون العرب من أعضاء هيئات التدريس فى هذه الأقسام وتلاميذهم تقديم دراسات نقدية لأوضاع العالم فى العالم المعاصر تمهيداً لبناء نظريات جديدة تعيد صياغة الإعلام العربى طبقًا لأسس جديدة ومستقلة.. ومحاولة تكوين مدارس علمية عربية فى مجال علم الإعلام، ذلك أن هذا الجهد سوف يسهم فى تشكيل جيل جديد من الإعلاميين يستطيع إعادة الوسائل الإعلامية لتكون أداة الشعوب فى تحقيق الحرية والتنمية والتقدم.

يضيف راسم الجمال أيضًا نقداً آخر للتأهيل الأكاديمى فى الوطن العربى هو أن المؤسسات التعليمية قد أنشئت ارتجاليًا، دون أن يسبقها أو يصاحبها دراسة لإحتياجات سوق الإعلام على المستويات القطرية من القوى البشرية، كمًا ونوعًا، ودون توفير الموارد المالية والفنية والعلمية اللازمة من أجهزة ومكتبات وهيئات تدريس، ولذا فهى مشكلات شبه واحدة فى الوطن العربى كله[٢].

ولاشك أن هذا النقد يجد الكثير من الأدلة على صحته، فهذه المؤسسات التعليمية تفتقر إلى الكثير من الإمكانيات التى يمكن أن تساعد على تأهيل الإعلاميين بشكل جيد، وعلى سبيل المثال فإن الكلية الأم للدراسات الإعلامية فى

الوطن العربى وهى كلية الإعلام بجامعة القاهرة لا تستطيع أن تصدر سوى أعداد قليلة من صحيفتها «صوت الجامعة» قد تصل فى بعض السنوات إلى ثلاثة أعداد فى السنة، أما المؤسسات التعليمية الأخرى فإنها لا تتمكن من إصدار صحيفة.

لذلك فإن تطوير المؤسسات التعليمية فى مجال الإعلام فى الجامعات العربية وتزويدها بكل الإمكانيات التى تتيح لها إعداد جيل جديد من الصحفيين والإعلاميين هو خطوة أساسية وضرورية لإقامة صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات.. وهذا التطوير لابد أن يقوم على مايلى:

( ١ ) دخول المؤسسات التعليمية إلى مجال الإنتاج الإعلامى، وذلك عن طريق إصدار الصحف، والإنتاج الإذاعى والتليفزيونى. وعلى الأقل فإن أى قسم للإعلام لابد أن يصدر صحيفة أسبوعية إذ أن ذلك سوف يفتح مجالاً لتدريب الكوادر الإعلامية على العمل الصحفى، وإذ كان لا يمكن لكلية الطب الاستغناء عن مستشفى فإنه لا يمكن تصور كلية أو قسم للإعلام بدون صحيفة.

( ٢ ) إيجاد علاقات تعاون وترابط بين كليات وأقسام الإعلام والمؤسسات الصحفية والإعلامية تتيح للطلاب إمكانية التدريب خلال الدراسة على العمل الصحفى.

( ٣ ) الإعداد الجيد لهيئات التدريس بكليات وأقسام الإعلام، وإتاحة فرص التعليم المستمر لهم من خلال زيادة البعثات والمهمات العلمية، فعلم الإعلام يتطور بشكل مستمر، ومن الضرورى مسايرة هذا التطور.

( ٤ ) أن تقوم كليات وأقسام الإعلام بإعادة النظر فى الكثير من مناهجها بهدف تطوير هذه المناهج، وزيادة التركيز على المواد الإعلامية التى تربط الطالب بعلم الإعلام وتؤهله بشكل جيد للمستقبل.

**ثانيًا: التدريب**

إن التأهيل للعمل الإعلامى يتطلب قدرًا كبيرًا ومكثفًا من التطبيق العملى الذى يتعين أن يتم جزء كبير منه فى المؤسسات التعليمية ذاتها وتحت إشراف أساتذة الإعلام أنفسهم سواء تم ذلك التدريب فى هذه المؤسسات أو فى المؤسسات الإعلامية القائمة فى المجتمع(٣).

ولاشك أن التدريب خلال الدراسة فى المؤسسات التعليمية ضرورة لزيادة إمكانيات التطبيق العملى للنظريات، هذا بالإضافة إلى زيادة ثقة الخريجين فى أنفسهم بعد التخرج، خاصة وأن المؤسسات الإعلامية قد تطلب منهم بشكل مباشر تقديم إنتاج إعلامى دون المرور بفترة كافية من التدريب، وفى كثير من الأحيان فإن نظرة رؤسائهم فى المؤسسات الإعلامية لإنتاجهم، وعدم تشجيعهم لهم قد يسبب لهم إحباطًا ويدفعهم إلى ترك العمل الإعلامى بالرغم من أنهم مؤهلون لهذا العمل.

وعلى ذلك فإن المؤسسات التعليمية فى مجال الإعلام لابد أن تعمل على زيادة إمكانيات التدريب داخلها لدارس الإعلام، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون وجود صحيفة أسبوعية على الأقل.

أما التدريب بعد الانتهاء من الدراسة، فإنه من الضرورى النظر إليه على أنه عملية مستمرة، لابد أن يتحمل المجتمع نفسه المسئولية فى العمل على صقل مهارات الصحفيين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات المهنية المتخصصة فى مجال الصحافة عن طريق التدريب المستمر، حيث إن التدريب يكتسب أهمية خاصة فى مجال الصحافة.

فالصحافة علم متجدد، لذلك لابد من تنمية قدرات الصحفيين وإكسابهم المهارات الجديدة فى مجال الصحافة، وهو ما يساهم فى النهاية فى الارتفاع بمستوى مهنة الصحافة، والكفاءة فى أداء العمل الصحفى.

يضاف إلى ذلك أن قانون نقابة الصحفيين فى مصر رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ يتطلب للقيد فى جدول الصحفيين المشتغلين بالنقابة أن يكون طالب القيد قد أمضى مدة التمرين بغير انقطاع، وكان له نشاط صحفى ظاهر خلالها (م٧)، وأن يمضى مدة التمرين فى إحدى دور الصحف التى تصدر فى جمهورية مصر العربية أو وكالة من وكالات الأنباء التى تعمل فيها (م٨).

وقد حدد القانون مدة التمرين بسنة واحدة لخريجى أقسام الصحافة فى الجامعات والمعاهد العليا المعترف بها، وسنتين لخريجى باقى الكليات والمعاهد العليا

المعترف بها، وتبدأ مدة التمرين من تاريخ القيد فى جدول الصحفيين تحت التمرين (م ١٠)[٤].

ولأن قانون نقابة الصحفيين فى مصر قد أخذ بفكرة إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء نقابة الصحفيين حيث نصت المادة ٦٥ على «أنه لا يجوز لأى فرد أن يعمل فى الصحافة ما لم يكن اسمه مقيداً فى جدول النقابة»[٥] لذلك فإن عملية التدريب فى المؤسسات الصحفية قد أصبحت ضرورة لابد أن يمر بها الصحفى فى بداية حياته العملية.

ونتيجة لذلك فقد استغلت بعض الصحف أعداداً كبيرة من الصحفيين للعمل فى هذه الصحف دون حصولهم على حقوقهم ويضطر هؤلاء الصحفيون إلى التخلى عن حقوقهم بهدف حصولهم على عضوية النقابة، وفى بعض الأحيان تقوم الصحف بطرد هؤلاء الصحفيين قبل استكمالهم مدة التمرين.

يضاف إلى ذلك أن عملية التمرين فى دور الصحف قد تكون لها نتائج سلبية من أهمها تكريس استمرارية الأوضاع الراهنة فى الصحافة، حيث إن الصحفيين العاملين فى هذه الصحف يقومون بتلقين الصحفيين الجدد الأساليب التى اعتادوا عليها فى العمل الصحفى، وهو ما يقيد إلى حد كبير إمكانيات فتح آفاق جديدة لتطور الصحافة، ويقيد القدرات الإبداعية، وتطبيق النظريات العلمية الحديثة التى تعلمها الصحفيون الجدد خلال دراستهم فى المؤسسات التعليمية.

كما أن هذا التدريب غالباً ما يتم بدون تخطيط، ولا يستهدف رفع قدرات الصحفيين وصقل مهاراتهم، وهو بالرغم من ضرورته إلا أنه لابد من التفكير فى وسائل أخرى لضمان استمراريته من ناحية وقدرته على توسيع آفاق الصحفيين وصقل قدراتهم من ناحية أخرى.

لهذا فإنه لابد أن تتحمل الدولة نفسها مسئولية كفالة حق الصحفى فى التدريب المستمر، وكفالة حق الصحفيين الجدد فى التدريب، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إنشاء معهد أو مركز لتدريب الصحفيين يضم عدداً كبيراً من الأكاديميين، بالإضافة إلى عدد من الصحفيين الذين اكتسبوا خبرات معينة، فى

مجالات العمل الصحفى المختلفة، ويجب أن تتضمن برامجه دراسة المشاكل العملية والنظرية، وكذا المسائل القانونية التى تظهر خلال الممارسة الصحفية حتى يتمكن الصحفيون من التعرف على أحدث التشريعات والاتجاهات القضائية فى مجال عملهم، على نحو ينأى بهم من الوقوع تحت طائلة المسئولية الجنائية والتأديبية(٦)، هذا بالإضافة إلى التدريب على الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة، وتطبيق المعايير المهنية فى العمل الصحفى اليومى، والتدريب على فنون التحرير الصحفى المختلفة، والعمل فى الصفحات والصحف ا لمتخصصة، وعملية إصدار الصحف بشكل عام.

ويقترح حسين قايد أن تتولى المنشآت الصحفية تمويل هذا المركز أو المعهد المقترح، وأن يضطلع بإدارته مجلس ينتخب من بين رؤساء تحرير الصحف المختلفة، ولمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ويكون الالتحاق به متاحًا للراغبين فى العمل بالصحافة مقابل رسوم رمزية، وبإنهاء فترة التدريب يمنح المركز شهادة للصحفى يستطيع بها أن يقيد بجدول الصحفيين المشتغلين. وهذا الاقتراح يوفر للراغبين فى مجال الصحافة تدريبًا عمليًا جيداً، وينأى بهم عن الوقوع فى قبضة المنشآت الصحفية وكبار الصحفيين، ويحقق لهم القدر الكافى من الحرية، وغنى عن البيان أن التدريب فى هذا المركز لا يقتصر على الصحفيين الجدد فحسب، إنما يشمل برامج تدريبية للصحفيين فى كل مراحل عملهم الصحفى، حتى يتمكنوا من ملاحقة التطور الهائل فى مجال الصحافة(٧).

ونحن نؤيد اقتراح حسين قايد ونضيف إليه ضرورة اشتراك نقابة الصحفيين فى الإشراف على هذا المركز والمساهمة فى تمويله، وأن تعتبر الشهادة التى يحصل عليها المتدرب من هذا المركز شرطًا أساسيًا للقيد بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين.

كما أنه يمكن دراسة تجربة المعهد القومى لتدريب الصحفيين فى بريطانيا، والذى أنشئ عام ١٩٥٠، وقد أصبح التدريب فى هذا المعهد إجبارياً بالنسبة للصحفيين الجدد منذ عام ١٩٦١، ويمد هذا المعهد صناعة الصحافة فى بريطانيا

بـ ٥٠٠ صحفى سنوياً ويتم مراجعة برامج التدريب فى هذا المعهد سنوياً حتى يمكن الارتفاع بالمستوى العلمى لخريجيه(٨).

كما أنه من الضرورى الانتقال بعملية التدريب من المستوى القطرى إلى المستوى الإقليمى، حيث يمكن التفكير فى عمل عربى مشترك لإنشاء معهد عربى لتدريب الصحفيين، وقد صدر قرار من المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين العرب عام ١٩٦٩ بإنشاء المعهد القومى للصحفيين العرب، وبالفعل تم إنشاء هذا المعهد فى دار نقابة الصحفيين بالقاهرة، وأقيمت فيه عدة دورات تدريبية( ٩ )، ولكن هذا المعهد قد توقف نشاطه، ولم يكن له تأثير إيجابى، ويرجع ذلك إلى حالة التمزق التى يشهدها الوطن العربى، ويمكن إعادة الحياة لهذا المشروع، وأن تشترك الدول العربية جميعها فى تمويله بحيث يكون أداة لرفع كفاءة الصحفيين العرب، وصقل مهاراتهم كخطوة أساسية نحو إقامة صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات فى المستقبل.

## هوامش الدراسة

( ١ ) راسم محمدالجمال، الاتصال والإعلام فى الوطن العربى، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، د. ت ) ص ص ٢١١ – ٢١٢.

( ٢ ) المرجع السابق نفسه، ص٢١٣.

( ٣ ) المرجع السابق نفسه، ص٢٢١.

( ٤ ) قانون نقابة الصحفيين، رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠.

( ٥ ) المصدر السابق نفسه.

( ٦ ) حسين عبد الله قايد، حرية الصحافة : دراسة مقارنة فى القانونيين المصرى والفرنسى، رسالة دكتوراه ( جامعة القاهرة : كلية الحقوق، ١٩٩٣ )، ص٣٥٦.

( ٧ ) المرجع السابق نفسه، ص٣٥٦.

( ٨ ) صليب بطرس، إدارة الصحف، القاهرة : الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٧٤ ) ص٢٤٦.

( ٩ ) خليل صابات ( إشراف ) المسح الإجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ( ١٩٥٢ – ١٩٨٠ )، ( القاهرة : المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، ١٩٨٥ )، ص١٠٤٤.